

دور مهنة الخدمة الاجتماعية في التغيير الاجتماعي

د أبو عجيبة المبروك المدني - قسم الخدمة الاجتماعية / كلية الآداب / جامعة طرابلس

المقدمة :

يعتبر التغيير سمة ملازمة للحياة الإنسانية ، ومصاحبة للبشرية منذ فجر نشأتها إذ شاهد العالم تغيرات مستمرة ، فهو دليل سريان الحياة في الكون ، وعكس الجمود والسكون ، أوجده الله تعالى ليدفع به عجلة الحياة ويحركها ، وهو ظاهرة طبيعية اجتماعية تتصف بها المجتمعات قديما وحديثا وتختلف باختلاف الزمان والمكان ودرجة تفاوتها ، يحدث على المستويات كافة (فرد ، أسرة ، مجتمع ، مؤسسة ، مكان .. الخ) ، ويمكن أن يكون عفويا وتدرجيا ومخططا ومبرمجا وذلك حسب نوع المجتمع (1) ، وإنه حاصل لا محالة متأثر بالطبيعة وبالعملية الاجتماعية وبالتفكير الاجتماعي كما أكده المهتمون بدراسة التغيير الاجتماعي ، وبالتالي فالتغيير الاجتماعي ظاهرة واسعة تمثل إحدى القضايا المهمة في الحياة الاجتماعية ، ومحصلة لحاجات وتراكمات ثقافية واجتماعية واقتصادية ، أسهمت فيه عدة عوامل سبب التفرق لها فيما بعد ، منها التقدم العلمي وما نتج عنه من تطور ونمو وتنمية على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي ، بهذا ومن خلال الوقائع والمشاهدات اليومية التي يمر بها المجتمع الليبي نتيجة البرامج التنموية التي أدت إلى تغيرات في الحياة بالمدينة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ترتب عنها تغير في القيم أثرت في مراحل النمو المختلفة ، نتج عنه تعدد وتنوع في الحاجات بسبب التغيير ، وانطلاقا من ذلك ، وأن الخدمة الاجتماعية كظاهرة اجتماعية كانت استجابة لظروف اجتماعية وإشباع حاجات معينة في المجتمع التي أملتها المتغيرات الحديثة نتيجة الثورات الصناعية ؛ لتقوم أثر ذلك بدورها الإنمائي والعلاجي والوقائي ، وفق إطار المهنة الفلسفي ، وطرقها ، ومبادئها وقيمتها ، ومجالاتها التي تحتم على الأخصائي الاجتماعي أن ينظر للإنسان نظرة شمولية ومن زوايا مختلفة من خلال تطبيق وتوظيف المعارف ، والنظريات النفسية والاجتماعية في ضوء ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع ، والتعرف على العوائق والعقبات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية التي تعترض التغيير الاجتماعي لإمكانية ضبطه وتسييره في الاتجاه الصحيح ، وإنجاح التفاعل بين العوامل المحيطة بالإنسان كافة والتي لها تأثير في تكوين شخصيته المتكاملة (2) .

مشكلة البحث وتساؤلاته :

إنطلقت مشكلة البحث من موضوع أهمية الوقوف على متغيرات مجتمعية إنعكست عن حاجات اجتماعية أملتها المتغيرات الحديثة وما إرتبط بها من حياة تنسم بالمشكلات

تتطلب تدخل ، ف جاء البحث ليبرز إسهامات مهنة الخدمة الاجتماعية تجاه التغيير الاجتماعي ، محدد مشكلة البحث في التساؤل التالي ما دور مهنة الخدمة الاجتماعية في التغيير الاجتماعي ؟

تساؤلات البحث : يتفرع عن التساؤل الرئيس للبحث التساؤلات التالية :

- ماهي أنواع التغيير الاجتماعي وعوامله ؟
- ما علاقة الحاجات الإنسانية بالتغيير الاجتماعي ؟
- ما هو دور مهنة الخدمة الاجتماعية في التغيير الاجتماعي ؟

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الآتي :

- 1- يعمل هذا البحث على توضيح ماهية التغيير الاجتماعي .
- 2- تساعد مثل هذه البحوث في امكانية التغلب على العوائق والعقبات التي تعترض التغيير الاجتماعي .
- 3- تبيان دور مهنة الخدمة الاجتماعية حيال التغيير الاجتماعي .

أهداف البحث :

- يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :
- التعرف عن أنواع التغيير الاجتماعي .
- تحديد عوامل التغيير الاجتماعي .
- الوقوف على العلاقة بين الحاجات الإنسانية والتغيير الاجتماعي .
- إبراز دور مهنة الخدمة الاجتماعية في التغيير الاجتماعي.

منهجية البحث : استخدم الباحث المنهج الوصفي وهو ما يتناسب وموضوع هذا البحث .

مصطلحات البحث :

أ- **التغيير الاجتماعي :** هو عملية قديمة ، ومستمرة تعم كل أوجه الحياة متعددة العوامل تختلف من مجتمع إلى آخر تتأثر بالزمان والمكان ، يسعى من خلالها الفرد إلى بلوغ الحاجات والغايات ، ويتم فيها الانتقال من نمط اجتماعي قديم إلى نمط اجتماعي جديد يؤثر في البناء والنظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية خلال فترة زمنية معينة.

ب- **الحاجة :** هي مطالب أساسية وثنائية ذات تأثير مادي ومعنوي على الإنسان ، ومرتبطة بنظم المجتمع مثل النظام الأسري وغيره ، وهي قابلة للتغيير وفقا للزمان والمكان والقدرات والقوة الدافعة داخل الانسان .

ج- **الخدمة الاجتماعية :** هي طريقة مؤسسية لمساعدة الناس على تقادي المشكلات الاجتماعية ومعالجتها، ونظام مرن يشترك بطرقه الأساسية مع بعض النظم

دور مهنة الخدمة الاجتماعية في التغيير الاجتماعي
د أوعجيلة المبروك المديني
الاجتماعية الأخرى ، يهدف إلى مقابلة إحتياجات الأفراد والجماعات إلى النمو والتكيف في المجتمع بطريقة أكثر كفاءة .

ومن خلال تساؤلات البحث وأهدافه يمكن تقسيمه :إلى المحورين التاليين :
المحور الأول - ما هية التغيير الاجتماعي :

يعد مفهوم التغيير الاجتماعي من المفاهيم القديمة قدم الفكر الإنساني ، وقضية صعبة ومتشابكة تتأثر بها كل المجتمعات على اختلاف مستوياتها ونظمها سواء كان ذلك التغيير في النواحي المادية أو الاجتماعية وهو ما جعلها من القضايا التي تمثل الصدارة في أفكار الحكماء والمفكرين فقد اهتم به العديد من علماء الاجتماع قديما وحديثا ، ففي القديم كانوا يتحدثون عن التغيير مقروناً بالتقدم المحرك لأفكار العلماء من امثال كوندرسيه فقد اعتبر التقدم " أمراً حتمياً للحياة الإنسانية في جميع جوانبها ، وبأن أساس تقدم الإنسانية هو تقدم العقل البشري " (3) وعند اوجست كونت يظهر من خلال اهتمامه بالاستاتيكا الاجتماعية التي تختص بدراسة الأنساق الكبرى والتركيبات النسقية في المجتمع ، وبالديناميكا الاجتماعية التي تهتم بدراسة التطور وعمليات التغيير الحاصلة في المجتمع ، ففي قانون المراحل الثلاث " اللاهوتية ، والميتافيزيقية ، والوضعية " لدليل إقران التغيير بالتقدم إذ صنف المجتمعات وفقا لنوع المعرفة إلى مجتمع عسكري ، ومجتمع فقهاء ، ومجتمع صناعي مبينا انتقال الإنسانية من مرحلة إلى أخرى يكون مصحوبا عادة بتقدم أو تحسين يظهر في الحالة الاجتماعية ويعرف بالتقدم المادي ، وفي الطبيعة الإنسانية المتعلق بالناحية البيولوجية والعقلية ، وهيرت سبنسر الذي حاول تفسير التغيير الاجتماعي من خلال ربطه بالتطور والتقدم حيث يظهر من خلال اعتقاده " إن المجتمع يتطور ويتحول من مجتمع بسيط بتركيبه ووظائفه إلى مجتمع معقد ومتشعب(4) وامل دور كايم فقد أهتم بالتغيير الاجتماعي ويتضح ذلك في كتابه تقسيم العمل في المجتمع ، أما حديثا فقد أصبح التغيير مقروناً بالتنمية منطلقين من مبدأ أن التغيير جاء من أجل التنمية والتجديد والتحديث ومن فكرة التطور ولكن بصورة تختلف على سابقيهم معتمدين على أن التغيير ظاهرة حتمية لايسطيع الإنسان الوقوف في طريقها وتظهر بصورة أسرع وأوضح في النواحي المادية عن النواحي الاجتماعية (5) وانطلاقا من ذلك ، وأن التغيير الاجتماعي يختلف في حدوثه بين المجتمعات وفي داخل المجتمع الواحد ، أي يتأثر بالزمان والمكان ، فقد يتميز المجتمع الحضري بسرعة التغيير تختلف عن التغيير في المجتمع الريفي ، وأن عوامله عديدة ومتشابهة ، ولأكثر إيضاح يمكن الوقوف عند عدد من تعريفات التغيير الاجتماعي ، فقد عرف التغيير الاجتماعي بأنه " عملية مستمرة في كل لحظة من لحظات الاجتماع الإنساني " (6)

ويلاحظ على هذا التعريف بأن التغيير عملية مستمرة ومتجددة ، فالإنسان يزيد عمره وينمو فكره وجسمه ، وأيضا سلوكه ويحدث علاقات اجتماعية مع بني جنسه. وعرف التغيير الاجتماعي " بأنه يشير إلى أن اعداداً كبيرة من الناس يمارسون أعمالا ويقومون بأنشطة اليوم تختلف عن تلك الأعمال والأنشطة التي مارسوها ، هم وأباؤهم من قبل " (7) والمتمعن في هذا التعريف يلاحظ أنه يركز على عنصرين هما:

الأول - يتعلق بالاختلاف بين الناس في الأعمال والأنشطة .
الثاني- الزمن عنصر مهم في الاختلاف بين الأدوار والأعمال .
وهو ما يعني أن هناك تغييراً يشمل الأجيال ويظهر من خلال اختلاف الأعمال بين الأبناء والأجداد ، أي تغيير في أدوار الأفراد على مر الزمن .
وأيضاً يعرف التغيير الاجتماعي بأنه " تلك التحولات التي تحدث في البناء الاجتماعي بشكل عام أو في جزء من أجزائه ، كما تحدث تلك التحولات بفعل العديد من العوامل " (8)
ويلاحظ على هذا التعريف أنه يكشف على عنصرين احدهما يتعلق بالارتباط بين البناء والثقافة ، والآخر يبين ارتباط البناء الاجتماعي بالتغيير الاجتماعي ويتأثران بعوامل عدة منها : البيئة وهجرة السكان ، وحالة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وكذلك عرف التغيير الاجتماعي بأنه عمل " يشير إلى كل ما يطرأ في سياق الزمن ، على الأدوار والمؤسسات والأنظمة التي تحتوي البناء الاجتماعي ، من حيث النشأة والنمو والاندثار " (9) وهنا يمكن ملاحظة أن التعريف يشير إلى تحديد طبيعة التحولات التي تحدث تغييراً اجتماعياً أي لا يركز على الأدوار فقط ، وإنما ركز على مختلف المؤسسات والأنظمة ، وبالتالي فإن نجاح مهنة الخدمة الاجتماعية في التعامل مع التغيير الاجتماعي مرهون بعدم تمسكها بالمفهوم التقليدي للرعاية الاجتماعية ، واقتصارها على المحتاجين للخدمة دون النظر للعوامل المجتمعية للمشاكل ، وأيضاً للأنظمة الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية .

ومن خلال ما تقدم حول التغيير الاجتماعي نستنتج ما يلي :

- 1- إن المفهوم من الجانب الفلسفي الاجتماعي يعبر عن فلسفة التقدم التي تتجسد في الحركة داخل النظام الاجتماعي ، ومن الجانب المادي يستند على أن التغيير الاقتصادي هو الذي يحدث التغيير في البناء الاجتماعي.
- 2- التغيير الاجتماعي مفهوم تدور في فلكه مفاهيم أخرى مثل (10)

- التطور الذي يعني تغييراً تدريجياً للأشياء يظهر في عدة صور هي ، تطور كوني يركز على تطور العالم والأجرام السماوية من النشوء إلى الارتقاء ثم الفناء ، وتطور عضوي يتعلق بنمو الكائن الحي إذ يتطور من تكوين الخلية إلى الجنين فالنضج ثم الوفاة ، وتطور عقلي هو ارتقاء في التفكير والشعور والإدراك .
- التقدم الذي هو الانتقال من حالة فطرية إلى حالة أعظم وأكمل .
- النمو هو عملية تدل على الزيادة الثابتة نسبياً والمستمرة في جانب من جوانب الحياة تحدث بصورة بطيئة وتحول تدريجي .
- التحديث وهو تحول شامل في بناء النظم التقليدية داخل المجتمع يستهدف نموذج التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي .

- التنمية تلك العملية المقصودة والموجهة لمواجهة لمشكلات المجتمع تحدث تغيراً وتحسناً في الأفراد والجماعات والمجتمعات .
- 3- علاقة التغيير بالحاجات سواء كانت مادية أو معنوية .
- 4- التركيز على التغيير الاجتماعي وعلاقته بالمؤسسات والمنظمات .
- 5- يحدث التغيير الاجتماعي في أي مجتمع عندما تعجز نظمه عن تأدية وظائفها المطلوبة ولكن ليس بشرط القضاء على النظم وإنما قد يعدلها .
- 6- للتغيير ثلاثة مستويات : مستوى قومي (كالمشروعات القومية) ، ومستوى محلي (كتغيير اتجاهات سكان المجتمع المحلي نحو القيادة المحلية) ، ومستوى المؤسسات (كالمصانع والمدارس) .
- 7- التغيير تحول حتمي في المجتمع قد يكون إيجابياً مثل (زيادة الاتصال بين المجتمعات ، وظهور مشروعات كبرى) نتيجة الاختراعات والابتكارات كما هو الحال في التغيير التصاعدي ، يحتم على الأخصائي الاجتماعي مواجهة ما يواجهه هذا التغيير من عقبات والوقوع بسبب الهوة الثقافية التي تتحدث عنها نظرية الانتشار الثقافي من خلال دعم القدرات والعمل على إحداث تعديلات تنبع على أساس إزالة المخاوف من الجديد وفق استراتيجية الإقناع بأهمية التعلم والتدريب ، أو سلبياً مثل (ظهور المشكلات الاجتماعية كالجريمة والفقر) نتيجة الحروب والكوارث الطبيعية كما هو الحال في التغيير التراجعي ، ولعل ذلك يؤثر على التنشئة الاجتماعية للفرد قد تجعله منحرفاً يضل الطريق بسبب ما يترتب على ذلك من مواقف ، وهنا يتدخل الأخصائي الاجتماعي وفق استراتيجية إعادة التنشئة الاجتماعية لإمكانية إعادة التأهيل ، ومحاولة إعادة دمجهم مرة أخرى في الحياة العامة من خلال تشكيل شخصية الفرد وإكسابه المهارات اللازمة لمواجهة ذلك ، وكذلك قد يكون تغيراً تلقائياً يتعلق بنظام المجتمع من أسرة إلى عشيرة فقبيلة ثم قرية فمدينة فدولة ، أو تغيراً ثورياً يعكس على البناء الاجتماعي نتيجة الصراعات ، ويكون تدخل الأخصائي الاجتماعي وفق استراتيجية الصراع والاتفاق ، إما بالسعي وراء إعادة القوة في توجيه الأهداف ، وإما بالاستفادة من بناء القوة السائدة وليس التمرد عليها .
- 8- التغيير الاجتماعي يعم كل أوجه الحياة يتأثر بعوامل عدة سواء كانت بيئية تتعلق بالتضاريس وتأثيرها على طباع الفرد كما يذكر ابن خلدون ، أو عاملاً سكانياً بسبب الهجرة بنوعها الداخلي والخارجي وما يترتب على ذلك من تناقل للأفكار والعادات ، أو عاملاً تكنولوجياً مرتبطاً بالاختراعات والابتكارات تنعكس على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية ، أو عاملاً اقتصادياً يرتبط برأس المال ووفرة الموارد الطبيعية وعلاقته بتنوع الحياة ، أو صراعاً وما يحدثه من تغيرات جوهرية وجذرية في البناءات الأساسية للمجتمع .
- 9- التغيير الاجتماعي عملية مستمرة ومتجددة تتأثر بالزمان والمكان ، ومستوى الفرد ومكانته .

المحور الثاني - الحاجة والتغيير الاجتماعي ودور الخدمة الاجتماعية :

العالم اليوم يتميز بظاهرة التغيير السريع الشامل مما يؤثر على بناء المجتمع ووظائفه ، فالتغيير ظاهرة تعني الكثير عند الناس وتختلف من واحد إلى آخر وتأخذ طريقها نتيجة تخطيط مقصود وهداف يعرف بالتغيير المخطط " الذي يصدر عن قرار يستهدف إدخال تعديلات أو تحسينات في النسق ، فردا كان أو جماعة أو مجتمعا ، ويتم ذلك بمساعدة أخصائي مهني خارج هذا النسق (11) وعند تعديل وتحسين النسق ينبغي التعرف على الحاجات الإنسانية للفرد والجماعة والمجتمع التي كثيرا ما ينظر إليها على أنها الطعام والشراب والملبس والمأوى باعتبارها ضروريات لبقاء الإنسان على قيد الحياة ، ولكن في حقيقة الأمر فالحاجات ليست مادية فقط ، وإنما هناك حاجات مرتبطة بالقيم تتعلق بكرامة الإنسان مما دفع البعض إلى تقسيمها إلى :

- أساسيات يترتب على فقدانها فقدان الحياة .
- وثانويات يترتب عليها مشكلات .

ولأكثر توضيح يمكن الوقوف عند بعض من تعريفات الحاجة ؟ فالحاجة مصطلح تعددت حوله التعريفات فهناك من عرفها " بأنها مطالب أفراد المجتمع للحياة ، والنمو وإنجاز المهام المطلوبة منهم " (12) وعرفت أيضا الحاجة بأنها حاجة جسمية أو نفسية تجعل الفرد يحس بفقدان شيء معين يعتبره في نظره ضرورياً أو مفيداً لاتزانه الجسمي أو النفسي . (13) وكذلك عرف وولنز الحاجة بأنها حالة توتر لدى الكائن الإنساني تتطلب التخفيف حتى لا تتأزم وتصبح مشكلة (14) .

وفي ضوء ما تقدم نعتقد بأننا نتفق على أن الحاجة هي مطالب أساسية وثنائية ، ترتبط بنظم المجتمع ذات تأثير مادي ومعنوي ، وهي قابلة للتغيير وفقا للزمان والمكان والقدرات والقوة الدافعة داخل الإنسان ، مما يعطي مؤشر يعكس علاقة الحاجة بالتغيير ويمكن حصرها في :

- الحاجات الأساسية : المتمثلة في الطعام والتكاثر والأمن والصحة والحركة ، أي تلك المرتبطة بالحاجات الجسمية ذات علاقة بالتكوين الجسمي ونموه وتوازنه .
- الحاجات الثانوية : المتمثلة في الإنتاج والتوارث الثقافي والتعاون ، أي المرتبطة بالحاجات الاقتصادية من قدرات ومهارات إنتاجية ، وحاجات اجتماعية ذات علاقة بحياة المجتمع وعلاقاته الناجمة عن بناء ديني وعقائدي ، وحاجات ثقافية ذات علاقة بالعقل والفكر مرتبطة باكتساب الفرد للمعارف والقدرة على التفكير والتحليل وتحقيق الذات ، وحاجات نفسية متعلقة بالتوتر النفسي والقلق من حب وأمن وكرامة

وهذه الحاجات سواء كانت فسيولوجية أو بيولوجية أو سيكولوجية أو اجتماعية أو ثقافية تتأثر بالتغيير ، يسعى الفرد والمجتمع إلى إشباع حاجاته المذكورة حتى ينعم أفراد المجتمع بالخير ولمعرفة ذلك وبالرجوع إلى موضوعنا حول الحاجة والتغيير وتحديد دور

مهنة الخدمة الاجتماعية ، فإن الأمر يحتم علينا الوقوف عند مقاييس لقياس مدى إشباع الحاجة ، باعتبار ذلك يوضح علاقة الحاجات بالتغيير الاجتماعي ويعزز أهمية دور الخدمة الاجتماعية ويرشد الأخصائي الاجتماعي إلى التعرف على أوجه النقص في نظم الرعاية الاجتماعية وكشف الحاجات الإنسانية القائمة التي لا يقابلها خدمات لإشباعها والوقوف على معايير تسهم في نجاح الرعاية الاجتماعية ، وهذه المقاييس هي : (15)

- مقاييس على مستوى المجتمع ككل .
- مقاييس على أساس نمط الخدمة .
- مقاييس على أساس التقدير المهني .

حيث يعتمد قياس الحاجات على مستوى المجتمع من خلال منهجين هما :

- المسح الاجتماعي الذي يجمع من خلاله البيانات من الناس عن طريق الاتصال الشخصي للوقوف عن بيانات يصعب الحصول عليها من الإحصاءات وحالات لا يتيسر فيها الحصول على بيانات مثل ما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة حيث ذلك يتطلب اتصالاً شخصياً بالأفراد لتحديد هذه العلاقة والاحتياجات وعلاقتها بالموارد داخل المجتمع وبمرور الزمن وتعدد الأدوات ونظم الرعاية الاجتماعية بدأت هناك أكثر من أداة لقياس الاحتياجات ؛ وذلك لتقديم خدمات اجتماعية ملائمة وكافية .
- دليل الاحتياجات الاجتماعية الذي يعني عملية تجميع لعوامل معينة وبطريقة خاصة بحيث يفترض في هذه العوامل تقديراً كمياً لقياس مدى ظهور وانتشار الاحتياجات في كل مجتمع ، بمعنى أن القياس يتوقف على تقدير الباحث الاجتماعي واستخدام التخطيط الاجتماعي كأداة ، مثل دليل قياس التفكك الاجتماعي وهذا يتأثر بعدة عوامل منها : الابتعاد عن قياس القيمة المطلقة وإنما التركيز على القيمة النسبية ، واعتماده على تقدير المختصين ، وعلى مدى دقة تفسير درجات الاختلاف بين المناطق ، واعتماده على الإحصائيات والبيانات المستخرجة من المؤسسة الاجتماعية

أما المقياس على أساس نمط الخدمة : فكثير ما يتم التركيز على طلب الناس للخدمات التي تقدمها المؤسسات الاجتماعية المتأثرة بالتغيير ، باعتبارها تبين طبيعة الخدمات الفعلية والمستحدثة حيث الخدمات الفعلية تتضح من خلال طلبات العملاء التي تبين حجم الخدمات التي تقدم للعملاء أما الخدمات المستحدثة التي يمكن الاستعانة بها في سد الاحتياجات وعلاج المشكلات التي قد لا تتحقق كلها وأن إحصائيات الخدمة لا تنطبق بالضرورة على إحصائيات الحاجة في المجتمع وأن الإقبال على الاحتياجات أو الإعراض عنها لا يبين حجم الاحتياجات باعتبار الحاجات متغيرة ومتطورة .

المقياس على أساس التقدير المهني : بمعنى اعتماده على خبرة المختصين المهنية ويقوم على آرائهم حول تقدير الاحتياجات إذ تبدأ بعملية التشخيص وتحديد المؤسسات

وتقسيمها بما يسهل على الأخصائي الاجتماعي تقدير الاحتياجات للعميل عن طريق المقابلة ثم يأتي التقدير المهني للأخصائي حول صلاحية الخدمات التي يتلقاها العميل وتلاؤمها مع حاجاته الفعلية ، فعند قياس حاجات الأطفال للعناية أثناء تغيب الأمهات لغرض العمل (أي تغير في دور الأسرة) فهنا تبنى على كفاية الرعاية التي يتلقاها الطفل وهذا قد يشوبه الاختلاف ؛ نتيجة لاختلاف التقدير بين المهنيين ، وهنا تلعب مهنة الخدمة الاجتماعية دورا في التغيير المخطط المشار إليه باعتبار مهنة الخدمة الاجتماعية " مهنة إنسانية تعمل على تيسير عمليات التغيير في المجتمع ، وتهيئ له أسبابه بغرض تحقيق الرفاهية الاجتماعية (16) من خلال أساليب تعمل على مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على مواكبة التغيير والعمل على إحداثه داخل الوسط المحيط لقبول التغيير ، " حيث الناس قد يلجئون إلى وسائل تقليدية قد لا تفلح في كثير من الأمور " ، خاصة مع التغيير الذي وصل إليه المجتمع اليوم وتعقد الحياة وتشعب المشكلات يحتم الأمر الاستعانة بالخبرات المهنية كمهنة الخدمة الاجتماعية .

وأطلاقا مما سبق حول التغيير والحاجة فإن دور مهنة الخدمة الاجتماعية تجاه التغيير يركز على المعارف والمهارات المهنية للمهنة التي قد يميزها عن غيرها من العلوم الأخرى ، والذي يتضح من خلال الممارسة المهنية والدور المزدوج المتمثل في المساعدات المهنية ، والرعاية الاجتماعية اللتين مهمتان في مجال التغيير الاجتماعي ، حيث المساعدات المهنية تواجه بها المشكلات التي تواجه الناس وخاصة بعد الثورة الصناعية ؛ نتيجة لتفاعل عوامل شخصية وبيولوجية وسيكولوجية مع جوانب اقتصادية واجتماعية ، وما قد يحدث عن الثورات الصناعية والحضرية من اتصال المجتمعات ببعضها البعض ، وما يترتب على ذلك من انتقال بعض الخصائص الثقافية من مجتمع إلى آخر وحدث تغيير ثقافي يقود إلى تغير المجتمع كما تذكر نظرية انتشار الثقافة ، وهنا يبرز دور الخدمة الاجتماعية من خلال التعامل مع اكتساب القيم والعادات والأفكار الجديدة سواء كان ذلك على مستوى الفرد أو الجماعة أو المجتمع و تحقيق التوازن والتكيف بين العميل والتغيير الذي طرأ ومواجهة المشكلات المترتبة عن التغيير في الجانبين التنظيمي والبنائي وفق تكامل مناهج الخدمة الاجتماعية المتمثلة في خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع ، فكثيرا ما يواجه الأشخاص أو الأسر التي هاجرت من القرى إلى المدن مشاكل تتعلق بظروف الحياة الحضرية وما يترتب عليها من أنماط جديدة ذات علاقة بالأنشطة الاقتصادية التي تواجه المهاجرين وتحدث تغييراً في العلاقات القرابية وظهور أنماط اجتماعية وثقافية تتمثل في الأسرة المستقلة اقتصاديا ، تؤثر في القيم والأعراف والتقاليد تدفع إلى التحديث الاجتماعي بسبب ما أفرزته حركات التصنيع والتكنولوجيا المتطورة ، ولعل ذلك يحدث ما يعرف بالتخلف الثقافي بسبب عدم استيعاب الفرد لهذه التكنولوجيا ، وضعف التعامل مع هذا التطور ، الأمر الذي يحتم وضع إطار جديد لمناهج الخدمة الاجتماعية يجعلها تتعامل مع عمليات التغيير الاجتماعي بحيث لا يقتصر دور الأخصائي الاجتماعي على الإطار الفردي أو الجماعي أو المجتمعي ، بل يتولى دوراً قيادياً يساهم في مواجهة المشاكل المترتبة على التغيير بما يحدث توازناً وتكيفاً داخل المجتمع ومع البيئة المحيطة به ؛ لأن الاستخدامات التكنولوجية كما يقول وليام

أوجبرن في نظرية التوازن والتعادل " لا يقتصر تأثيرها على الجوانب المادية فقط بل يتعدى إلى الجوانب الاجتماعية في الحياة وهو يذهب إلى أن الاستخدامات التكنولوجية تنمو بسرعة كبيرة في حين تواكبها مظاهر متخلفة من الأنساق الاجتماعية ومن الأنماط والقيم اللامادية ويفصل بينها ما أسماه بالهوة الثقافية (17) .

أما من ناحية الرعاية الاجتماعية ، فالخدمة الاجتماعية لا تقتصر على مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على مواجهة مشكلاتهم وتحقيق التكيف مع البيئة فحسب ، بل تسهم في تغير الأوضاع والنظم داخل المجتمع من خلال رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي ، وتوفير فرص العمل ، وبالتالي فدور الخدمة الاجتماعية مزدوج يهتم بتغيير العميل وإحداث تغيير مخطط في نظم الرعاية الاجتماعية حتى تتلاءم مع الحاجات الإنسانية المتغيرة ، أي بمعنى لا يقتصر دور مهنة الخدمة الاجتماعية على الدور التقليدي بل يتطلب منها الاستجابة للاحتياجات المتغيرة حتى تحافظ على ديناميتها بما يمكنها من مواكبة التغيير الاجتماعي.

وتأسيسا على ما تقدم واعتبار أن مهنة الخدمة الاجتماعية هي " مهنة إنسانية تركز على حقائق تعزز تحقيق الذات للفرد والأسرة والجماعات والمجتمعات من خلال طرقها المتمثلة في خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع والإدارة والبحث العلمي ، وتعمل على تمكين الأفراد من حل المشكلات والإسهام في الوقاية منها وفقا لمجالات مهنة الخدمة الاجتماعية المتعددة والمتنوعة ، ومن أهداف المهنة التنمية والوقائية والعلاجية المتمثلة في مساعدة الأفراد على عملية التفاعل وحل المشكلات والتكيف معها ، والنهوض بالسياسات والتشريعات التي ترفع من مستوى البيئة وتحقق الذات وتصور الكرامة الإنسانية ، ومن مبادئها مثل مبدأ التقبل الذي يساعد الأخصائي الاجتماعي على إكتساب ثقة العميل ، من خلال إحساس العميل (طالب الخدمة) بمدى استعداد الأخصائي الاجتماعي لتقديم المساعدة له وهذا يساعد أخصائي مهنة الخدمة الاجتماعية في تشخيص الموقف ووضع تصورات له ، وكذلك مبدأ تقرير المصير الذي يدفع إلى مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات ، ومبدأ العلاقة المهنية التي ترسم العلاقة الرسمية بين الرئيس والمرووس التي تدفع إلى بعث الثقة والاطمئنان ، وانطلاقا من أن مهنة الخدمة الاجتماعية تعمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد من خلال تهيئتهم لمواجهة التغير بأسلوب منهجي يجند طاقات الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية ويدعم قدراتهم وإمكانياتهم وعلاج مشكلاتهم على اساس من المساعدة الذاتية وفي الإطار الايدولوجي للمجتمع (18) فإن دور الخدمة الاجتماعية نحو عملية التغيير الاجتماعي لا يتوقف عند المراقبة وإنما يتجاوزه ؛ ليصل إلى التحريض على التغيير والمساعدة في إحداثه وبالتالي فإن دور مهنة الخدمة الاجتماعية يكمن في :

- مساعدة الأفراد على التعرف على معنى التغيير وانواعه وعوامله .
- المساعدة على إحداث التغيير ، وتنمية التطور الفكري لدى الأفراد لقبول التغيير والتعامل معه .

- توضيح الأهداف الاستراتيجية للتغيير والإسهام في إيجاد السبل لتحقيقها.
- مساعدة الأفراد على مواجهة ما يترتب على التغيير من اضطرابات وتوترات داخل المجتمع نتيجة اتصال المجتمعات ببعضها البعض ، وما يترتب على ذلك من نقل ثقافات تؤثر على خصائص المجتمع كما توضح نظرية الانتشار الثقافي ، وما أكدت عليه دراسة على الحوات (حول التغيير الاجتماعي وأنماط التنمية) (19) حين توصلت الدراسة إلى أن انتقال المجتمع الليبي من مجتمع بسيط يعتمد على نظام القرابة إلى مجتمع مركب ، ونشوء جماعات جديدة لم يقابله تغيير مماثل في البناء القيمي ، وتكون المساعدة من خلال جملة من استراتيجيات كاستراتيجية التدخل المباشر في حل المشكلات الجماعية ، أو استراتيجية الإقناع أو الضغط.
- مراقبة التغيير والإسهام في توجيهه ليكون تغييراً مخططاً.
- تحقيق توازن وتكيف بين الفرد والتغيير الذي طرأ ومواجهة المشكلات المترتبة على التغيير من خلال تفعيل مشاركة الأفراد كما هو الحال في الثورات وما ينتج عنه من صراعات قد يكون سياسياً كالصراع على السلطة ، أو اقتصادياً كالصراع على الثروة ، أو اجتماعياً كالصراع على المكانة كما أوضح أصحاب نظرية الصراع ، ويتم ذلك من خلال استراتيجية الضبط الاجتماعي التي تهتم بضوابط وقوانين تنظم عملية التفاعل .
- تحقيق دور مزدوج في تغيير تفكير العميل ونظم الرعاية الاجتماعية بما يدفع إلى توفير الحاجات المادية واللامادية .
- تنبه ممارسي مهنة الخدمة الاجتماعية إلى أهمية اكتشاف ميادين جديدة والإيمان بالتغيير في مجالات ممارسة المهنة ؛ حتى تحافظ على ديناميتها.
- ترشيد ممارسي مهنة الخدمة الاجتماعية إلى أن المجتمع يتألف من أجزاء وجماعات وعلاقات اجتماعية متداخلة لا يمكن فهم جزء منها بعيداً عن الأجزاء الأخرى فهي تتأثر ببعضها البعض ، إذ جاءت الدراسة الحقلية التي قام بها قسم علم الاجتماع / كلية الآداب بالجامعة الليبية بمدينة إجدابيا والتي تم التركيز فيها على تأثير صناعة النفط والتغيير الاجتماعي على مدينة إجدابيا (20) وأوضحت الآتي :
- تحول المدينة إلى مركز جذب للسكان من الداخل والخارج أثر على البناء الاجتماعي للأفراد بالمدينة نتج عنه ضعف في الروابط القبلية نتيجة لاتصال الأفراد بعضهم ببعض ، وهو ما تؤكد عليه نظرية الانتشار الثقافي حين قال أصحاب النظرية : إن الاتصال يعمل على تغيير في الثقافة وانتقال خصائص ثقافية جديدة نتيجة الاختلاط .
- أصبح الأفراد يعتمدون على الصناعات النفطية بدلاً من الأنشطة التقليدية قد ينعكس على الجوانب الاجتماعية لأفراد المدينة باعتبار الاستخدامات التكنولوجية تنمو بسرعة كبيرة يواكبها تخلف من الأنساق الاجتماعية

وإحداث ما يعرف بالهوية الثقافية كما يذكر وليام أوجبرن في نظرية التوازن والتعادل.

الخلاصة :

وفي ختام هذا البحث نستنتج ما يلي :

- التغيير سمة ملازمة للحياة الإنسانية ؛ مما جعله من القضايا المهمة في الحياة الاجتماعية ومحور اهتمام العلماء والمفكرين .
- تعدد مفاهيم التغيير نتيجة للتخصص والزمان والمكان وارتباطه بمفاهيم أخرى كالتطور والتقدم وغيرهما وتعدد أنواعه وعوامله وعوائقه .
- ارتباط التغيير بالحاجات الإنسانية المتعددة .
- تنوع الحاجات الإنسانية وارتباطها بالنظم الاجتماعية .
- ارتباط معايير الخدمة الاجتماعية بالحاجة إلى الخدمة ولزومها وفعاليتها.
- ضبط وتسيير التغيير الاجتماعي من خلال مشاركة الأفراد وتفاعلهم وارتباطهم بالمؤسسات الاجتماعية والخدمية ، وإحداث التكيف الاجتماعي .
- يتوقف دور مهنة الخدمة الاجتماعية في اتجاه التغيير الاجتماعي وفقاً لشكل التغيير ، إن كان التغيير ايجابياً في صالح المجتمع فإن دور المهنة يتحدد في إزالة العقبات أمام هذا التغيير أو العمل على تثبيته أو استيعابه ، أما إن كان التغيير سلبياً ظهرت عنه الكثير من المشكلات فقد يأتي دور المهنة في تحديد المسؤوليات باستخدام البحث الاجتماعي ويتم التعامل مع هذه المشكلات وفق نظرية الأزمة أو طريقة العلاج قصير المدى باستخدام استراتيجيات الافناع أو القوة .
- يكمن نجاح مهنة الخدمة الاجتماعية تجاه التغيير الاجتماعي في ديناميكية المهنة وعدم حبسها في الإطار التقليدي للرعاية الاجتماعية المتعلق بتقديم الخدمات للمحتاجين فقط ، وإنما من خلال نظرة مجتمعية للمشاكل تشمل الأنظمة الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية .
- العمل على تطوير برامج الرعاية الاجتماعية ؛ لتصبح أكثر استجابة للاحتياجات الإنسانية المتغيرة .
- التدريب المستمر لممارسي مهنة الخدمة الاجتماعية ؛ بهدف مواكبة التحولات وحركة المجتمع .

التوصيات :

يوصي الباحث في خاتمة هذا البحث بالآتي :

- الإيمان بالتغيير وعدم الخوف منه .
- العمل على توعية الأفراد بأهمية التغيير وكيفية الاستفادة منه .
- العمل على دعم مشاركة الأفراد في ضبط وتسيير التغيير .

- دور الأخصائي الاجتماعي قد يكون منبهاً أو مرشداً أو موجهاً أو معدلاً أو ممكناً أو محرضاً للتغيير .
- ضرورة إدراك الأخصائي الاجتماعي أن التغيير إما أن يكون سلبياً أو إيجابياً وفي كل الأحوال سيلاقي مواجهة من البعض .
- يحتاج تفسير التغيير الاجتماعي إلى أكثر من نظرية .
- تفتن ممارس مهنة الخدمة الاجتماعية إلى أنها مهنة ديناميكية تتأثر بالتحويلات الجارية في المجتمع .

الهوامش :

- 1- ينظر- محجوب عطية الفاندي . التغيير الاجتماعي ، طرابلس ، الجامعة المفتوحة ، 2000 . ص19 .
- 2- ينظر- محمد توفيق نجيب . الخدمة الاجتماعية في مجال المجتمعات الريفية والبدوية والمستحدثة مع التركيز على الإتجاه التنموي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1994م ، ص261-262.

- 3- سيد ابوبكر حسنين . طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ب ، ت ، ص 25.
- 4- محبوب عطية الفاندي . التغيير الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 23.
- 5- ينظر - سيد أبوبكر حسنين ، مرجع سابق ، ص ص 38-39 .
- 6- محمد الجوهري . المدخل إلى علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1992 م ص 225.
- 7- الفاروق زكي يونس . الخدمة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي ، القاهرة ، عالم الكتب 1978م ، ط 2 ، ص 343.
- 8- حسني إبراهيم عبدالعظيم . البناء الاجتماعي ، المفاهيم الأساسية ، القاهرة ، مكتبة الصفاة ، 2003 م ، ص 100 .
- 9- الفاروق زكي يونس . مرجع سابق ، ص 343 .
- 10- محمد فرج الملهوف . محاضرات الدراسات العليا " الدكتوراة " جامعة طرابلس ، كلية الآداب ، قسم الخدمة الاجتماعية ، 2006م .
- 11- الفاروق زكي يونس . مرجع سابق ، ص 489.
- 12- Elizabeth Dickerson h uttman .introduction to social policy McGraw hill book company network 1981 p 21 /إبراهيم الزروق محمد الشريف . الرعاية الاجتماعية نحو مفهوم أشمل وتطبيق أمثل في المجتمعات النامية ، المكتبة العربية للكتاب ب . ت ص 9.
- 13- عمر الشيباني . الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب ، بنغازي الدار العربية للكتاب ، 1973 م ص 123 .
- 14- إبراهيم الزروق محمد الشريف . مرجع سابق ، ص 10 .
- 15- الفاروق زكي يونس . مرجع سابق ص 495 .
- 16- الفاروق زكي يونس ، مرجع نفسه ، ص 488 .
- 17- أحمد مصطفى خاطر طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2002 م ، ص ، ص 254 - 255 .
- 18- سماح سالم سالم ، ونجلاء محمد صالح . مقدمة في الخدمة الاجتماعية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2012 م ، ص 78.
- 19- ينظر- عمر امحمد البنداق . خصائص النمو الحضري للمدينة الصغيرة ، دراسة امبريقية تحليلية لمدينة ترهونه ، جامعة طرابلس ، كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية ، رسالة ماجستير ، 1995 م ، ص 113.
- 20- الجامعة الليبية ، المسح الاجتماعي والاقتصادي لمدينة اجدابيا ، دراسة حقلية - انثروبولوجية - اجتماعية - اقتصادية ، دار ليبيا للنشر والتوزيع بنغازي ، ب ، ت . ينظر- عمر امحمد البنداق مرجع نفسه ، ص 112.